تطبيق نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني

لقد وجدت نظرية النظم في كل المباحث اللغوية والأدبية، فهي نظرية لا يمكن تجاوزها، وإذا كان الجرجاني قد وضع نظريته ليؤكد على أن ترتيب الكلام في أي إبداع إنما يكون حسب الأهمية، وهذا ما أوضحه في التقديم والتأخير، ونجد أن الجرجاني يشدد على ضرورة الترابط النحوي بين التراكيب في قوله: « قد علمنا علم ضرورة أنا لو بقينا الدهر الأطول نصعد ونصوب ونبحث وننقب، نبتغي كلمة قد اتصلت بصاحبة لها، ولفظة قد انتظمت مع أختها، من غير أن نتوخى فيما بينهما معنى من معاني النحو»[1] ويختم الجرجاني رأيه في النظم حاصرا وظيفته الأساسية في النحو قائلا :« هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولا في نفسك، ثم تحذو على ترتيب الألفاظ في نطقك، وإنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب» [2]

*حلل هذين القولين مركّزا على مفهوم النظم ودوره في إبراز المعاني وتبيّن شعرية النصوص والخطابات.

التحليل

- ما يفهم من هذين القولين أنه لا فصل بين النحو والبلاغة في التأليف هذا الأخير الذي يتلخص في كونه الطريق إلى معرفة العناصر المكونة للكلام ودلالة هذه العناصر، لأنه كلما كانت هذه العناصر مركبة تركيبا صحيحا كلما كانت دلالته أكبر، فكأنه جسر يربط بين المعنى والصوت.
- فكرة النظم تقوم على الألفاظ ولا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمات مفردة، ولكنها تتفاضل في ملاءمة معانيها للمعاني التي تليها في السياق الذي وردت فيه، وأن اللفظة قد تروق وتحسن في موضع، وتثقل وتوحش في آخر، وان التأمين والنظم هو وحده الذي يحدد ملاءمة الكلمة و عدم ملاءمتها بالنسبة لما قبلها وما بعدها،يقول كذلك:

"هل يقع في وهم أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر الى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخف، وامتزاجها أحسن، وهل تجد أحداً يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جارتها؟" " وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى: (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) فتجلي لك منها الاعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرية إلا لأمر يرجع الى ارتباط هذه الكلمة بعضها ببعض، وإن لم يعرض لها الحسن والشرف الا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة وهكذا الى ان تستقر بها الى آخرها، وان الفضل تناج ما بينها، وحصل من مجموعها"

وإن شككت فتأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة من تؤديه وهي في مكانها من الآية؟ قل (ابلعي) واعتبرها وحدها من

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في معاني النحو، ص 269.

(2) المرجع نفسه، ص 289.

غير أن تنظر ما قبلها، ولا الى ما بعدها. وكذلك فاعتبر سائر ما يليها، وكيف بالشك في ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بيا دون أي نحو يا أيتها الأرض ثم إضافة الماء الى الكاف دون أن يقال ابلعي الماء، ثم ان اتبع نداء الأرض وأمرها بما هو شأنها نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيل وغيض الماء وجاء الفعل على صيغة فعل –المبني للمجهول- والدالة على أنه لم بعض إلا بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقديره بقوله تعالى: (وقضي الأمر) ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو (استوت على الجودي) ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن ثم مقابلة قيل في الخاتمة بقيل في الفاتحة، افترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤها بالإعجاز روعة، وتحضرها عند تصورك هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في المنطق؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟

غير أن بالإضافة إلى ما سبق، نؤسس على فكرة عبد القاهر في صورة المعنى رأيه فيما يتعلق بثنائية اللغة والكلام، ذلك أن اصطلاح الصورة لا يعتمد إلا في وصف الكلام المنجز، فإذا كان تفرع الكلام إلى معنى ولفظ ملحمين في صورة، يقتضي الإقرار - على مستوى المعنى - بأصل الغرض، فإنه يستوجب على مستوى الألفاظ الإقرار بأصلها الخام، المتمثل في الكلم المفردة، من هنا يمكننا التسليم بداهة بأن النظم لا يكون إلا في مستوى الكلام، وأن معانيه الملتبسة بمفهوم العلاقات والترتيب أو معاني النحو، لن تكون إلا في الكلام "**فكما لا تكون الفضة خاتماً أو الذهب سواراً أو غيرهما من أصناف الحلي بأنفسها ولكن بما يحدث فيها من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف كلاماً وشعراً من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النحو وأحكامه**".

- ويمكن استخلاص المقابلات التالية من النص السابق، وهي: أن الفضة أو الذهب تؤولان إلى خاتم أو سوار، بعد انطباع الصورة عليهما، وأن الكلم المفردة (أسماء، وأفعالاً، وحروفاً)، تستحيل كلاماً وشعراً بتشكلها بالنظم الذي هو توخي معاني النحو وأحكامه.

فتكون الصورة في الطرف الأول معادلة للنظم في الطرف الثاني، وتتيح لنا هذه النتيجة مبدئياً إسقاط دلالات مصطلح صورة حسب ما حدده استخدام عبد القاهر لها في ما سلف من نصوص على مصطلح نظم، مما يمكننا من تقديم هذه الفرضية المبدئية، وهي أن اصطلاح النظم لن يختص بالكلام الفني فقط، بل يعم إطلاقه كل كلام مفيد: فنياً وغير فني.

وتمثل اللغة حسب هذا التحديد المادة الخام التي تستغل في كل تركيب دال، ذلك أن- الفضة في وضعها الخام ليست إلا مادة محايدة، قد تتشكل في صور شتى تبعاً لقصد الصائغ، تماماً كحال الكلم المفردة بالنسبة إلى الكلام المنجز الدال.

ويؤسس هذا التقابل الأصل اللغوي لنظرية عبد القاهر في النظم، من هنا يتميز- إنجازه في إعطاء المصطلحات العامة دلالات محددة تفي بأغراض المقصد البلاغي، وتكشف عن تفرد صاحبها في الفهم. فليس اصطلاح الصورة المقابلة للمادة إلا مفهوماً

فلسفياً أصوله ضاربة في الإلهيات، استغله الفلاسفة والنقاد لتشخيص علاقة اللفظ بالمعنى في النص، ولن يشذ عبد القاهر عن القاعدة، إلا أنه يأبى إلا أن يخصص هذا الاصطلاح أو يعتمد مرادفاً له أدق يكون راسخ الامتداد في منطلقاته الثقافية. فكان أن اعتمد الوصف بالحسن العائد إلى اللفظ تارة، والحسن العائد إلى النظم أو كليهما معاً تارة أخرى بدائل لمفهوم الصورة، ثم يسود مفهوم النظم منظوراً لمحاصرة كل كلام مفيد بليغ وغير بليغ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأساس النحوي للمفهوم يجرد المصطلح من أبعاده الفلسفية، أو يقلل على الأقل من أثر هذه المعرفة "الدخيلة" في فكر عبد القاهر النقدي اكتمل لعبد القاهر موقف أصيل متميز عن منحى الفلاسفة في تحليل الخطاب منطلقات وإجراء.